حديث المالية

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية

تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٣، شباط ٢٠٠٦



الافتتاحية

تنبع عملية الإصلاح والتطوير في صلب رؤية وزارة المالية التي تهدف إلى إعادة إطلاق ورشة تحديث وتطوير الإدارة المالية فتتمكن من تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الذي يشكل بدوره ركيزة الاستقرار الاجتماعي.

ومن ضمن الأهداف التي تعمل الوزارة على تحقيقها في إطار هذه الرؤية السعي لإطلاق حوار وطني يسهم في التوصل إلى ميثاق اجتماعي واقتصادي جديد بين كافة الأطراف المعنية يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني ومصلحة اللبنانيين. ويعتمد بشكل أساسي على التواصل والتفاعل مع مختلف القطاعات. فكان أن اتخذت الوزارة سلسلة إجراءات تهدف إلى تعزيز الحوار وتطوير الخدمات التي تقدمها إلى المواطنين.

وزارة المالية تحاور القطاع الخاص

أطلقت وزارة المالية في الفصل الأخير من العام الماضي حواراً مع قطاعات المجتمع المدني والاقتصادي تحت شعار الانتقال من مرحلة الحوار إلى مرحلة التفاعل الحقيقي للوقوف عند كل المشكلات ذات الصلة بعلاقة الوزارة مع المواطن وإيجاد الحلول لها فكان أن أعادت الوزارة إطلاق اجتماعات لجان التشاور التي تضم ممثلين عن القطاعات الاقتصادية والتي ناقشت موضوعات تهم الجانبين وعملت على وضع الحلول والإجراءات لمعالجة مختلف الأمور العالقة. كما شملت عملية التواصل القطاع الأهلي حيث جمعت ورشة عمل المعنيين في الوزارة وممثلين عن هذا القطاع وألقت الضوء على الحقوق والموجبات التي تتعلق بالهيئات الأهلية في مجال الضرائب والرسوم. وكذلك توجهت الوزارة إلى نقابات المهن الحرة وعقدت عدّة اجتماعات لإطلاق برنامج تعاون بين الطرفين يهدف إلى تطوير اقتراحات ولمعالجة المشاكل العالقة وتسهيل الإجراءات الإدارية والمعاملات. (مراجعة المقال في ص ٤) وتعمل الوزارة على تعزيز تجربة الانفتاح على مختلف القطاعات من خلال اعتماد مقاربة جديدة أطلقتها الوزارة في مطلع العام ٢٠٠٥ وتتمثل بتدريب الأطراف المعنية على المواضيع المالية والضريبية لتصبح

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب

- المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك يخوضون أولى دورات التدريب في المعهد المالي
- رزنامة النشاطات التدريبية للعام ٢٠٠٦ (ص١)
- برنامج تدريبي جديد للمراقبين يتناول موضوع شركات تأمين (ص١)
- موظفو وزارة المالية وامتحانات اللغة الإنكليزية؟ (ص١)

شركاء في التدريب

- تعزيز التعاون اللبناني الفرنسي
  - ورشة عمل حول "رصد الحاجات التدريبية وتقييم التدريب" (ص٢)
  - تنسيق التعاون التقني من خلال "الأدليف" (ص٢)
  - مرور حوالي عشر سنوات على تأسيس المعهد المالي: مناسبة لوضع رؤية إستراتيجية (ص٢)
  - التدريب على تقنيات التدريب في وزارة المالية الأردنية: تعاون لبناني - فرنسي (ص٣)
- اعتماد بيروت من خلال المعهد المالي مركزاً للتدريب الجمركي الإقليمي (ص٣)

أخبار الوزارة

- اللجان المشتركة بين وزارة المالية والقطاع الخاص (ص٤)
- مالية جبل لبنان ترتدي حلة جديدة شكلاً ومضموناً.. (ص٦)

مشاريع جديدة

- كيف نحسن خدمة المكلفين؟ (ص٦)

الملف

- ضوء على وظيفة محتسب في وزارة المالية: مقابلة مع محتسب مالية جبل لبنان (ص٧)

أخبار سريعة (ص٩)

حديثكم حديثنا (ص١١)

حياة الوزارة (ص١٢)

المكتبة المالية (ص١٤)

- مشاركة مميّزة لوزارة المالية في معرض الكتاب (ص١٤)
- إهداء المكتبة المالية إلى ذكرى باسل فليحان (ص١٤)

هذه التجربة نوعاً من خدمات التوعية التي تقدمها الوزارة من خلال المعهد المالي لكل القطاعات الراغبة. وكان آخرها البرنامج التدريبي حول الضرائب والرسوم للمسؤولين الماليين والمحاسبين في المستشفيات الخاصة الذي بدأه المعهد في مطلع العام ٢٠٠٦.

تحسين خدمات المكلفين من بين أولويات الوزارة

لم تقتصر جهود الوزارة على تنظيم اللقاءات الدورية فحسب لتحسين العلاقة مع المواطن فأنشأت مراكز لخدمة المكلفين من شأنها أن تسهل التعامل مع الإدارة المالية وكان أهمها دائرة كبار المكلفين. وكذلك مراكز خدمة المكلفين التابعة لدوائر ضريبة الأملاك المبنية. ضريبة الدخل ورسم الانتفال في بيروت وفي مالية جبل لبنان.

كما استحدثت الوزارة ما سمّي باللجان الإداريّة المشتركة وهي تتألف من موظفين من مديريّات مختلفة أو تكون لجان داخليّة ضمن بعض المديريّات. تجتمع دورياً لتقريب وجهات النظر وتوحيد التطبيقات وأخذ قرارات وخلق جسور تواصل داخلي وتعزيز التواصل الخارجي وتسهيل الإجراءات أمام المواطنين.

وأيضاً في إطار تسهيل الخدمات. أنهت الوزارة العمل على وضع قانون جديد للإجراءات الضريبية من شأنه أن يوحد الإجراءات ويبسطها ما يسهل المعاملات للمواطنين ويوضح لهم أساليب عمل الإدارة ويتيح رقابة أوسع وأفضل على العمليات المالية. وترتكز هذه المقاربة على خلفية تفعيل الاقتصاد وخلق بيئة أعمال جذابة لتكبير حجم الأعمال وخلق فرص عمل جديدة خصوصاً وأن الإمكانات المتوافرة في الاقتصاد اللبناني ليست مستغلة بشكل واف.

وسعياً منها لنشر التوعية المالية والضريبية بدأت الوزارة بث إعلانات عامة في وسائل الإعلام المرئي تتناول أهم المعلومات الضريبية والمالية التي تعني المواطنين والتي من شأنها أن تسهل معاملاتهم مع وزارة المالية. وسوف تستكمل هذه التجربة في العام ٢٠٠٦ من خلال وضع خطة إعلامية تتضمن مرسلات تهم عموم المواطنين.

تبقى التحديات كثيرة في هذا المجال لاسيما أن عملية التواصل وخدمة المكلفين بفعالية واحتراف تتطلب إرساء أسس متينة لعلاقة متواصلة وبناءة ما بين المواطن والموظف قوامها الانتقال من ذهنية الموظف والمواطن إلى ذهنية الشريك والمسؤول في بناء الوطن. بالإضافة إلى ضرورة نشر ثقافة ضريبية بين المواطنين ترتكز على المواطنية والحرص على المال العام والسهر على إنفاقه بجدوى وفاعلية بما يساهم في بناء وزارة المستقبل ويضع حجر الأساس لبناء الحكم الرشيد.

وزيـر المـالـيـة
جهاد أزعور

المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك يخوضون أولى دورات التدريب في المعهد المالي



في ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥، افتتح المعهد المالي البرنامج التدريبي المكثف لمجموعة من ٧٣ مراقباً مساعداً في إدارة الجمارك اللبنانية. تخلل حفل الافتتاح، بالإضافة إلى الترحيب وعرض البرنامج، كلمة لمعالي وزير المالية، الأستاذ جهاد أزعور وكلمة مدير الجمارك العام، الجنرال أسعد غانم دعا فيها الموظفين الجدد إلى التسلح بالعلم والمعرفة والإرادة الطيبة والنزاهة في العمل وزوّدهم ببعض التوجيهات مشدداً على أهمية خدمة المواطن كهدف أساسي للوظيفة العامة. أما وزير المالية، الدكتور جهاد أزعور، فهنأ الموظفين على نجاحهم في الوظيفة العامة، وتمنى عليهم أن يكونوا على قدر المسؤولية في المراكز التي ألحقوا بها وأن يستفيدوا من الدورة التدريبية حيث أن أداءهم اليومي فيها سيكون له الأثر الكبير في مستقبلهم المهني.

يمتد البرنامج التدريبي على ثلاثة أشهر (٢٤٥ ساعة تدريب) يعمق خلالها المشاركون معارفهم في المواضيع التالية: تنظيم وعمل وزارة المالية، مواضيع جمركية متخصصة، ثقافة مالية وقانونية واقتصادية، برامج معلوماتية ولغات مرفقة بأبحاث وتقارير وزيارات ميدانية.

وكان المعهد المالي قد نظم على هامش البرنامج التدريبي هذا، ٣ دورات تدريبية تناولت "التشريع الأوروبي والفرنسي في ما يتعلق بالرسوم الجمركية" و"مهام منظّمة الجمارك الفرنسية" و"الرقابة الجمركية ومكافحة التزوير" وذلك بالتعاون مع الجمارك الفرنسيّة وامتدت الدورات من ١٤ إلى ٢٠ تشرين الأول. وكان الهدف منها تعزيز معلومات المشاركين وإتاحة المجال لهم للإطلاع على الخبرة الفرنسية والممارسات المعتمدة في الجمارك الفرنسية. ■

المراقبون المساعدون الجدد في إدارة الجمارك: تنوّع يخلق يثيران التساؤلات

لم يسبق للمعهد المالي أن استقبل مجموعة من الشباب والشابات بهذا التنوّع وبهذا الفلق من الوظيفة الجديدة خلفيتهم الثقافية والعلمية متنوّعة لا بل متناقضة فهم من حملة إجازات في اختصاصات مختلفة أتوا إلى المعهد المالي بعد أن نجحوا مباراة مجلس الخدمة المدنية لوظيفة مراقب مساعد في إدارة الجمارك التي شارك فيها الآلاف من المتبارين لاسيما وأنه يحق لكل من يحمل شهادة بكالوريا أو ما يعادلها التقدّم لهذه المباراة أتوا إلى المعهد المالي بعد أن أمضوا شهرين في المعهد الوطني للإدارة في دورة توجيهية مكثّفة خضعوا في نهايتها لامتحان خطي أربك الكثير منهم

أتوا إلى المعهد المالي متشوقين لبدء حياتهم المهنية وفي الوقت نفسه متخوّفين ومشكّكين بقدرة وزارة المالية على استيعاب آمالهم وتبديد قلقهم وتوضيح بعض معالم مستقبلهم.
أتوا إلى المعهد المالي بتوقعات مختلفة وبنظرة مسبقة عن إدارة الجمارك.. هي أيضاً مختلفة.
جهود كبيرة تبذل من قبل فريق المعهد المالي لخلق لغة مشتركة لدى هذه المجموعة. لتوحيد الأهداف. لإقناعهم بأسلوب تدريبي يختلف عن التلقين. لشرح آلية تقييم تختلف عن الامتحانات. لمساعدتهم على التأقلم مع مهامهم الجديدة. لتوضيح صعوبة المرحلة الانتقالية التي تمر بها إدارة الجمارك في طريقها إلى تحقيق رؤيتها في الإصلاح والتحديث. لمساعدتهم على فهم حقيقة دورهم كعناصر حداثة وعلى حمل شعلة التغيير.
ملاحظات كثيرة ترد إلى أذهان فريق عمل المعهد بمناسبة استقبالنا هؤولاء الشباب إلى متى بطالة الشباب الجامعي واستعداده لأي وظيفة بغضّ النظر عن اختصاصه؟ إلى متى فكرة الوظيفة الجمركيّة "الثابتة" و"الدرّة للأموال"؟ متى نحدّث القوانين والأنظمة التي ترعى دخول الشباب إلى القطاع العام بما يعيد الاعتبار إلى معايير الكفاءة ويضمن "الشخص المناسب في المكان المناسب"؟ كيف يمكن الاستفادة من القدرات الشابّة وتوجيهها لبناء مستقبل مهني وليس لشغل وظيفة روتينية تقليدية؟
بالرغم من التساؤلات، لا بدّ لنا من أن ننتهز هذه الفرصة إيجاباً وأن نستفيد من هذه التجربة وأن نتمنّى لإدارة الجمارك والمعهد المالي حظاً موفقاً في قبول التحدّي. ■

جنان الدويهي
منسقة التدريب، المعهد المالي

برنامج النشاطات التدريبية للعام ٢٠٠٦

يضع المعهد المالي بتصرّف المهتمّين برنامج نشاطات التدريب المحلّية للنصف الأول من العام ٢٠٠٦. وتشتمل هذه البرنامج على باقة من البرامج والدورات وحلقات النقاش في مواضيع الضرائب والمحاسبة والقانون والتواصل واللغات والمعلوماتية.
وتهدف هذه النشاطات إلى دعم الوحدات المستحدثة في وزارة المالية وإلى مواكبة التعيينات الإدارية والموظفين الجدد. كما تهدف إلى تأمين فرص التطوير المستمر للموظفين الحاليين وإلى تطوير الانفتاح والتبادل مع القطاعين الخاص فضلاً عن تعزيز الثقافة الضريبية والمالية في الإدارات والوزارات الأخرى.
أما أهمّ النشاطات المرتقبة فنذكر منها برنامج تدقيق شركات التأمين وأصول تدقيق ضريبة الدخل وقانون السجل العقاري وقانون الموظفين والمحاسبة التجارية بالإضافة إلى برنامج مكثّف للمراقبين الساعدين الجدد في إدارة الجمارك وإلى سلسلة حلقات قصيرة حول الضريبة على القيمة المضافة ورسم الطابع المالي والضريبة على الرواتب والأجور للإداريين والمحاسبين في المستشفيات الخاصة. ■

برنامج جديد يتناول موضوع شركات التأمين

من ضمن جديد التدريب في المعهد المالي، برنامج متخصص في شركات التأمين تمّ تطويره بالتعاون مع المعهد العالي لعلوم الضمان في جامعة القديس يوسف. يهدف هذا البرنامج إلى تعميق معرفة جهاز مراقبة التحقق والمراقبين في دائرة كبار المكلّفين بقطاع التأمين من النواحي المحاسبية والمالية. وإلى تعريفهم بالبيانات المالية لشركات التأمين وتزويدهم بالخطوات والإرشادات في عملية تحليلها وإعداد التقارير حول وضعها المالي وصولاً إلى كيفية تدقيقها من الناحية الضريبية. يستهلّ البرنامج في مطلع العام ٢٠٠٦. ويقسّم على أربع دورات هي "مدخل إلى قطاع التأمين" و"محاسبة شركات التأمين" و"تحليل البيانات المالية" و"تدقيق شركات التأمين". ■

موظفو وزارة المالية وامتحانات اللغة الإنكليزية؟

عجّ الطابق الثاني والثالث في المعهد المالي بخمسة وثمانين موظفاً وموظفة من وزارة المالية اللبنانية لم تكن مأدبة غداء ما جمعهم، بل امتحان لغة إنكليزية تحضيراً لدورات في تلك اللغة كانت ستبدأ في أول تشرين الثاني.
حين دخلت قاعة الامتحان، انطفأت الأحاديث في زاوية واشتعلت تعليقات في زاوية أخرى. ثم عمّ السكون المفعم بثقل الانتظار وبدأ العد العكسي. انكب "الطلاب" على صفحات الامتحان بادلين قصارى جهدهم للتغلب على معضلات هذه اللغة الأجنبية الضرورية. منهم من أنهى امتحانه بابتسامة عريضة قبل انتهاء الوقت المحدد. ومنهم من راح يطالب بدقائق إضافية محاولةً منهم اكتساب علامات أفضل.



فانتهى الوقت وعاد الجميع إلى أعمالهم آملين الحصول على علامة تنافس علامة زميلهم في المكتب.
وجاءت النتائج لتوزّعهم في صفوف ومستويات مختلفة إذ أن منهم من أبدع ومنهم من أستسلم أمام الإمتحان. ولكن كان هدفهم واحد: العلم والتطور والوصول. إذ أنّ اللغة الإنكليزية عنصر أساسي في عالم المعلوماتية والتواصل الذي نعيش فيه اليوم. وإنه كأعلى جبل في لبنان، الوصول إليه سهل ولكن بلوغ قمّته يتطلب جهد ومثابرة. صفتان لم تغب يوماً عن موظفي وزارة المالية والمعهد المالي. ■

إستر سليلاتي، أميديست، لبنان

تعزيز التعاون اللبناني الفرنسي

حفل الفصل الأخير من العام ٢٠٠٥ بزيارات وفود من وزارة المال الفرنسية التي هدفت إلى إعادة إطلاق برامج التعاون بين الوزارتين: فقد تم في هذه الفترة تدريب الكوادر الوسطى في وزارة المالية على رصد حاجات الموظفين في دوائرهم بالتعاون مع معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية التابع لوزارة المالية الفرنسية؛ كما تم إعادة إطلاق برنامج التعاون التقني مع المديرية العامة للمحاسبة العامة والمديرية العامة للضرائب الفرنسيتين. ذلك بالإضافة إلى التعاون مع خبراء فرنسيين من وكالة تنمية التبادل في التكنولوجيا الاقتصاديّة والماليّة الفرنسية GIP ADETEF (الأدتيف) دعموا المعهد في عمله على وضع رؤية استراتيجية له.

ورشة عمل حول "رصد الحاجات التدريبية وتقييم التدريب"

قامت السيدة تورنيول دوكلو، مديرة معهد الإدارة العامة والتنمية الاقتصادية التابع لوزارة المالية الفرنسية، بإجراء ورشة عمل في ٨ و٩ كانون الأول ٢٠٠٥، حول "رصد الحاجات التدريبية وتقييم التدريب". في إطار التعاون القائم بين المعهدين. ركّزت ورشة العمل هذه على دور الكوادر الوسطى في رصد حاجات الموظفين في دوائرهم وعلى كيفية تطبيق تقنية المقابلة الشفهية لهذا الغرض. كما تناولت الورشة الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها رئيس الدائرة ومنسق التدريب والموظف قبل فترة التدريب وبعده.

وقد دعا المعهد المالي موظفي وزارة المالية الذين يتابعون شؤون التدريب بالإضافة إلى بعض منسقي التدريب في إدارات عامة أخرى للمشاركة في هذه الدورة سعياً لتعميم المعرفة ولتثمير الجهود المبذولة في هذا المجال. وانطلاقاً من أهمية الاستفادة من الخبرة الفرنسية في هذا المجال. ■

تنسيق التعاون التقني من خلال "الأدتيف"

في ما يتعلّق بإعادة إطلاق برنامج التعاون التقني مع المديريّة العامة للمحاسبة العامّة والمديريّة العامّة للضرائب في فرنسا، استقبلت وزارة الماليّة والمعهد المالي وفدين من وزارة المالية الفرنسية خلال الفترة ما بين ٣-٦ تشرين الأول ٢٠٠٥، و٢٨-٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥. ضمن برنامج التعاون التقني القائم بين وزارة المالية اللبنانية ووزارة المالية الفرنسية، والذي يتم تنسيقه بين "الأدتيف" من جهة والمعهد المالي من جهة أخرى. وقد اجتمعت الوفود بالمسؤولين في وزارة المالية والمعهد المالي. وتم الاتفاق على متابعة العمل بالخطة التي كان قد وضعها الطرفان سابقاً. كما تم التطرق إلى مواضيع جديدة وضعت في برنامج التعاون التقني للعامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ■

مرور حوالي عشر سنوات على تأسيس المعهد المالي: مناسبة لوضع رؤية إستراتيجية

بعد تسع سنوات من العمل المتواصل خطا خلالها المعهد المالي خطوات ثابتة نحو تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها ولاسيما لجهة تثبيت دور التدريب وتعميق ثقافة التعلم كوسيلة من وسائل تحسين الأداء في وزارة المالية، كلفت "الأدتيف" السيد بونوا شوفوشي، مراقب الدولة (Controleur d'Etat)، دراسة وضع المعهد المالي وتقييم دوره وأداءه وعلاقات التعاون التي طورها على مرّ السنوات الماضية ووضع رؤية استراتيجية لعمله المستقبلي بالتعاون مع خبير لبناني. كلفته وزارة المالية اللبنانية وذلك خلال الفترة ما بين ١٣و١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥. تأتي هذه الخطوة لتؤكد استمرارية المعهد وضرورة تطوير أدائه ودوره كمؤسسة وطنيّة وإقليمية. وقد استطلعت البعثة آراء مجموعات من الخبراء والموظفين في وزارة المالية وإدارات القطاع العام وكذلك الشركاء المحليين والإقليميين للمعهد. وسوف يضع الخبراء توصياتهم في فترة لاحقة ■



المعهد المالي يحتفل بمرور عشر سنوات من التعاون الفرنسي اللبناني في مجال الإدارة المالية الاقتصادية لخدمة تحديث وتأهيل وزارة المالية

يحتفل المعهد المالي بمرور عشر سنوات على تأسيسه في أيلول ٢٠٠٦. بهذه المناسبة، يتمّ تنظيم حفل تميز يتوّج سلسلة من الندوات واللقاءات والنشاطات الخاصة التي تقام خلال العام ٢٠٠٦ تحت شعار "عشر سنوات من المثابرة".

سفير فرنسا يزور المعهد المالي

استقبل المعهد المالي في ١١ تشرين الثاني سفير فرنسا في لبنان السيد برنار إيميه بحضور وزير المالية الدكتور جهاد أزعور. وأتت هذه الزيارة تأكيداً على التعاون الإداري بين فرنسا ولبنان لاسيما في المجالين الاقتصادي والمالي. هذا التعاون الذي كان المعهد المالي أحد ثماره حيث أُنشئ بموجب بروتوكول وقعته الدولتان في العام ١٩٩٦. وقد أعرب السيد إيميه عن سروره لما حققه المعهد طيلة الأعوام العشرة الأخيرة حيث أكتسب ووزارة المالية شهرة لجهة جودتهما وديناميتهما تخطت الحدود اللبنانية. وقد أضاف أن تفكير المعهد بوضع استراتيجية جديدة لمهامه وأهدافه أمر صحي وطبيعي لتحديد نفس جديد وروح جديدة.

وتعليقاً على هذه المبادرة، قال السفير الفرنسي أنها تشكل تحدي هو واثق أن فريق المعهد المالي سيواجهه بإتقان وحماس. كما تبيّن التوسع الإقليمي الذي حققه المعهد مؤخراً من خلال توقيع مذكرات تعاون مع معهد البنك الدولي في ما يتعلّق بشبكة التعلم عن بعد، ومع منظمة الجمارك العالمية ليصبح المعهد مركزاً إقليمياً للتدريب تابعاً لمنظمة الجمارك العالمية، فضلاً عن التعاون مع مركز المساعدة التقنية التابع لصندوق النقد الدولي (الميتاك).

ونوّه السيد إيميه بالجهود المبذولة لوضع هذه الاستراتيجية التي "تعكس" الطموح لتأمين تطوّر واستمرارية المعهد". كما شدد على استعداد فرنسا على متابعتها تقديم الدعم والتعاون في المستقبل لتحقيق هذا الطموح.

التدريب على تقنيات التدريب في وزارة المالية الأردنية: تعاون لبناني- فرنسي

في مبادرة هي الأولى من نوعها، أثمر التعاون المشترك بين "الأدنيف" والمعهد المالي عن دورة تدريبية في تقنيات التدريب نظمها الفريقان اللبناني والفرنسي لصالح وزارة المالية الأردنية في عمان وذلك بين ٤ و٧ كانون الأول ٢٠٠٥. الدورة التي تناولت مهارات "تدريب المدرّب" توجهت إلى ١٢ موظفاً قيادياً في وزارة المالية الأردنية وتولّت التدريب فيها السيدتان جوزيان جريل من "الأدنيف" وجنان الدويهي من المعهد المالي. لاقت الدورة استحساناً كبيراً من الزملاء الأردنيين وسوف تستكمل بدورة جديدة في شهر كانون الثاني ٢٠٠٦ حول كيفية إعداد برنامج تدريبي. نشير إلى أن هذه الدورة التدريبية تأتي من ضمن المبادرات الحالية الفرنسية - الأردنية لتأسيس مركز تدريب خاص بوزارة المالية الأردنية على مثال المعهد المالي.■

اعتماد بيروت من خلال المعهد المالي مركزاً للتدريب الجمركي الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية

بعد مرور ٣ سنوات على التعاون في مجال التدريب الجمركي الإقليمي، وقعت وزارة المالية - المجلس الأعلى للجمارك ممثله بوزير المالية الدكتور جهاد أزعور، ومنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط ممثله بالأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية السيد "ميشال دانيه" مذكرة تفاهم لاعتماد بيروت من خلال المعهد المالي مركزاً للتدريب الجمركي الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية وذلك في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٦. وأتى التوقيع على هامش حفل افتتاح الاجتماع الـ٢٣ للمدراء العامين لجمارك دول منطقة شمالي إفريقيا والشرق الأدنى والأوسط المنعقد في بيروت. وعلى أثر هذه المذكرة وقع المعهد المالي ممثلاً بمديرته السيدة لمياء مبيض بساط والمجلس الأعلى للجمارك ممثلاً برئيسه الأستاذ أكرم شديد اتفاقاً لتنظيم أسس التعاون بينهما تبعاً لعلاقات التعاون المنصوص عليها في المذكرة.



التمهيد لهذه الاتفاقية ...

يذكر أنه تمهيداً لهذه الاتفاقية كان المجلس الأعلى للجمارك قد أجرى مفاوضات عديدة مع المنظمة كما أنشأ "وحدة تدريب جمركي" تابعة لإدارة الجمارك اللبنانية تتعاون مع المعهد المالي لتنظيم الدورات التدريبية. وكان آخرها دورتين تدريبيتين تناولت

الأولى موضوع "الرقابة الجمركية وإدارة المخاطر"، وشارك فيها ١٥ متدرباً عربياً و١١ متدرباً لبنانياً في الفترة الممتدة من ١٤ لغاية ١٨ تشرين الثاني ٢٠٠٥ حيث تولّى التدريب الأستاذ هاني الحاج شحادة من دائرة البحث عن التدريب في الجمارك اللبنانية. أما الدورة الثانية، التي امتدت من ١٢ إلى ١٦ كانون الأول، فخرجت عن الإطار الجمركي لتتناول مواضيع القيادة والمهارات الإدارية بمشاركة ١٦ متدرباً وقد تولّى إدارة مختلف الجلسات الأستاذ داني ضوّ وهو مدرّب متمرّس في مواضيع الإدارة ومهارات التواصل ■

التدريب في أرقام: من أيلول ٢٠٠٣ لغاية كانون الأول ٢٠٠٥

- عدد الجلسات: ٢٤
- عدد المواضيع المطروحة: ١٩
- عدد المتدربين العرب: ٣٠٦ متدرب
- عدد المتدربين اللبنانيين: ٢٩٩ متدرب
- عدد أيام التدريب: ٩٨ يوم
- عدد ساعات التدريب: ٥٠٠ ساعة

زيارة نائب الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية

في إطار مفاوضات توقيع بروتوكول التعاون بين المجلس الأعلى للجمارك ومنظمة الجمارك العالمية لإنشاء مركز تدريب جمركي في بيروت، استقبل المجلس الأعلى والمعهد المالي نائب الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية السيد كونيو ميكوريا يوم الأربعاء الواقع فيه ٢٠٠٥/١١/٣٠. هدفت هذه الزيارة إلى استطلاع قدرات وزارة المالية اللبنانية في مجال التدريب وإلى تقييم تجربة التدريب الجمركي الإقليمي خلال السنوات السابقة.

اللجان المشتركة بين وزارة الماليّة والقطاع الخاص

يواجه القطاع الخاص العديد من المشاكل في تعامله مع وزارة المالية ويشكو من قلة المعلومات وعرقلة الإجراءات الإدارية وتعثر المعاملات وتعقيد القوانين ذات الصلة، مما يزيد الشرخ بينه وبين الوزارة. لذا سعت الوزارة خلال النصف الثاني من هذا العام إلى ردم الهوة بين الطرفين إيماناً منها أن القطاع الخاص هو الشريك الأساسي في بناء الاقتصاد الوطني.

وزارة المالية تحاور الهيئات الاقتصادية ...

أطلقت وزارة المالية بتاريخ ١٤ أيلول ٢٠٠٥ اجتماعات اللجان المشتركة بينها وبين الهيئات الاقتصادية التي تحدثنا عن أولى اجتماعاتها في العدد الماضي.

وقد استكملت اللجان نشاطها حيث عقدت ٤ اجتماعات كان آخرها في ٣٠ تشرين الثاني شملت القضايا المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة وضريبة الدخل ومشروع قانون الإفلاس الجديد أما الهدف منها فكان طرح المشاكل العالقة والتقدم باقتراحات لحلها.

وإثر هذه الاجتماعات التقت اللجان وزير المالية الدكتور جهاد أزعور والمعنيين في الوزارة لعرض النتائج التي توصلت إليها واتخاذ القرارات بشأنها فكان أن توصل المجتمعون إلى النتائج التالية:



أولاً: بالنسبة لاقتراح استحداث أو تعديل بعض القوانين:

اقترحت اللجنة صدور بعض النصوص القانونية التي تتناول موضوع إنشاء مركزية مخاطر بتصرف مؤسسات الأعمال وتنظيم التبادل التجاري بين المؤسسات وطرق ومهل الدفع فيما بينها، إعادة تحفيز التعامل بسندات السحب، استحداث أنواع شركات في قانون التجارة لاسيما (Entreprise unipersonnelle). وقد أوضح وزير المالية استعداد الوزارة للمساهمة

في إعداد أية مشاريع قوانين لتحفيز القطاع الخاص بالتنسيق مع باقي الإدارات الرسمية المعنية لاسيما وزارة الاقتصاد والتجارة.

ثانياً: بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة:

١. **تاريخ استحقاق الضريبة:** تم الاتفاق على عدم إمكانية تعديل تاريخ استحقاق الضريبة على القيمة المضافة المحدد وفقاً للمادة ٢٢ من القانون ٢٠٠١/٣٧٩. مع دراسة تعديل تاريخ استحقاق الضريبة على التعهدات العامة مع الدولة بحيث تستحق الضريبة على القيمة المضافة عليها بتاريخ الدفع.

٢. **موضوع الغرامات المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون ٢٠٠١/٣٧٩:** جرى التوافق على ضرورة تعديل نص المادة ٤٨ ووضع سقف لغرامات التحقق بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة. وطلب وزير المالية إعداد النص القانوني اللازم.

تتألف اللجان من ممثلين عن وزارة المالية وعن الهيئات الاقتصادية التالية:

- جمعية مصارف لبنان
- تجمع رجال الأعمال اللبنانيين
- جمعية شركات الضمان في لبنان
- جمعية تجار بيروت
- جمعية الصناعيين اللبنانيين
- نقابة الفنادق
- غرفة التجارة والصناعة والزراعة في لبنان
- غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، طرابلس، لبنان الجنوبي، وزحلة
- نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية
- غرفة التجارة الفرنسية العربية
- غرفة التجارة اللبنانية الأميركية
- نقابة متعهدي الأعمال العامة والمباني
- نقابة مستوردي المأكولات والمشروبات

ثالثاً: بالنسبة لضريبة الدخل

١. **تحديد الأعباء القابلة للتنزيل:** أوضح رئيس دائرة ضريبة الدخل أنه سيجري العمل على إعداد النصوص التوضيحية اللازمة حول الأعباء القبولة التنزيل ضريبياً التي يوجد التباس حولها لاسيما نفقات الإعلان والدعاية التجارية ونفقات السفر ورواتب أعضاء مجلس الإدارة في شركات الأموال.

٢. **الاستهلاكات:** تم التوافق على تعديل قرار الاستهلاكات وتبسيطه لاسيما لناحية التصنيف.

٣. **تعديل مهلة تقديم التصريح الدوري لضريبة الرواتب والأجور:** أوضح مدير الواردات انه تجاوباً مع مطالب الهيئات الاقتصادية تم العمل على توحيد المهل بحيث تصبح مهلة تقديم التصريح ٢٠ يوماً من نهاية الفصل كما هي الحال بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة.

٤. **تمديد مهلة قانون إعادة التقييم الاستثنائية للعقارات والمعدات** التي انتهت مدتها بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣١ وذلك لغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١: تم الاتفاق على تمديد مهلة إعادة التقييم الاستثنائية للعقارات والمعدات على أن يتم إعداد النصوص المناسبة لذلك. ■

وزارة المالية توسع سلسلة اللجان المشتركة لتطال نقابات المهن الحرة

لما لقيت تجربة اجتماعات اللجان المشتركة مع الهيئات الاقتصادية، بدأت وزارة المالية توسع هذه التجربة لتشمل نقابات المهن الحرة التي تواجه بدورها مشاكل مع وزارة المالية. فعقدت اجتماعاً تحضيرياً لإطلاق برنامج التعاون والتفاعل بين الطرفين وذلك في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٥ بحضور وزير المالية وأصحاب النقابات والمعنيّين من مختلف القطاعات الإنتاجية والمهنية. وتهدف هذه الاجتماعات أيضاً إلى تطوير اقتراحات لمعالجة المشاكل والمواضيع العالقة مع إدارات وزارة المالية. وتسهيل الإجراءات الإدارية والمعاملات بين نقابات المهن الحرة من جهة والإدارات المالية والجمركية من جهة أخرى. ووضع اقتراحات لتحفيز عملها وتسهيله.

وسوف تستكمل الوزارة هذه الاجتماعات في العام ٢٠٠٦ إيماناً منها أن بناء وزارة القرن الواحد والعشرين يرتكز على إشراك القطاعات المعنية في تحديث هذه الإدارة والسير بها قدماً من خلال وضع المواطن- فرداً أو شركة - في صلب اهتمامات الإدارة المالية وتحسين نوعية الخدمة التي تقدَّم للمواطنين وجعل الإدارة أكثر فعالية وأكثر تفاعلاً. ■



مالية جبل لبنان ترتدي حلة جديدة شكلاً ومضموناً...



يبدو واضحاً في كافة أقسام مالية بعبدا، إيجابية الإجراءات الجديدة التي نظمت عمل الموظفين، وأعادت الاحترام للعلاقة بينهم وبين الدوائر الحكومية.

في السابق كان المراقب يقوم بأكثر من مهمة في الوقت نفسه يهتم بالمعاملات السريعة، ويؤشف الملفات، ويدرس الملفات المقدمة أما الآن فيوجد فريق متخصص بإرشاد المواطنين لكيفية إعداد الملف، وآخر يستلم الملفات من المواطنين ويعطيهم وصلاً يحدد تاريخ استلامهم للمعاملة المنجزة وانحصرت دراسة الملفات بعدد من الموظفين المتواجدين في طابق خاص يمنع دخول عامة المواطنين إليه. ولعل الخطوة الأهم على هذا الصعيد تمثلت في أن الموظف الذي يدرس المعاملة هو غير الذي استلمها والمبدأ الرئيسي في تطوير الخدمات عبر الإجراءات الأخيرة ارتكز على "تفسيم العمل"، و"الفصل بين سلطات الموظفين".

هذا وترافقت الإجراءات مع تأمين تجهيزات كاملة، لم تكن متوفرة سابقاً. ففي السابق كان لكل ثلاثة مراقبين جهاز كومبيوتر واحد. أما اليوم فقد بات لكل مراقب جهاز كومبيوتر. وبفضل دورات "المعهد المالي"، ناهزت نسبة الموظفين الذين يتقنون استعمال الكومبيوتر الـ ٩٥٪.

ويجري حالياً إتلاف الأوراق والمطبوعات، التي يجيز القانون إتلافها ويعاد تنظيم المستودع، مما يؤمن مساحة يمكن استثمارها. أما مشكلة الكهرباء التي تعاني منها بعض المؤسسات الحكومية فقد تمت معالجتها، عبر تلزيم "مولد كهربائي".

نهاية، بالرغم من تشعبات قانون الضرائب بشكل يمنع إحاطة الموضوع بشكل كامل، وبالرغم من ضيق المبنى، وقلة عدد الموظفين، مما يزيد ضغط العمل، والازدحام، فإن ثمة إجماع بين المواطنين وترحيب بحسن سير الأمور في مالية جبل لبنان. ■

كيف نحسن خدمة المكلفين؟

كلّفت وزارة المالية شركة InfoPro إعداد دراسة حول نوعية الخدمات التي تقدمها وحدات مديرية المالية العامة ومديرية المساحة والشؤون العقارية للمكلفين والمواطنين.
تهدف الدراسة إلى استطلاع رأي الجمهور حول كيفية قيام وزارة المالية بمهامها بشكل أفضل وبالتالي تحسين قدرتها على الاستماع لمتطلباته وفهم تصرفاته وتوقعاته. كما تتيح لها إمكانية تحسين علاقتها مع الجمهور من خلال تحسين نوعية الخدمات المقدمة وكذلك إشراك كافة العاملين لديها في أخذ احتياجات الجمهور بعين الاعتبار، وتمكّنها أخيراً من إعداد استراتيجيات ووسائل عمل لتحسين نوعية الخدمات.

تنقسم الدراسة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى تتضمن سلسلة مقابلات معمقة مع رؤساء الوحدات المعنية بالتعاطي المباشر مع الجمهور وتهدف إلى تحديد الخدمات التي تقدمها الوزارة ودراسة الصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجهها خلال تقديمها لهذه الخدمات، وكذلك تحديد متطلبات الجمهور ونوعية شكاواه.

المرحلة الثانية ترتكز على مسح سيجري على عينة من المواطنين والمؤسسات، وتعتمد في توجهها على خلاصات المرحلة الأولى، كما تخلل المعطيات التالية:



- درجة الامتنان أو التذمر من الخدمات المقدمة من قبل كل وحدة إدارية؛
- أسباب الامتنان أو التذمر؛
- الامتنان أو التذمر وفقاً لعناصر معينة (الوضوح في إعطاء المعلومات، مدة انتظار انجاز المعاملة، الفعالية والسرعة في الاستجابة للطلبات، طريقة الاستقبال والاهتمام، وغيرها من العناصر).

وبعد انتهاء المرحلتين الأولى والثانية ستعمل شركة InfoPro على اقتراح إستراتيجية تتضمن الآليات اللازمة لتحسين خدمات الكلفين تُعرض على وزير المالية وكبار المسؤولين في الوزارة للموافقة عليها وتعديل ما يرونه مناسباً. ومن ثم تبدأ الوزارة مرحلة التطبيق الفعلي وفقاً للأولويات التي حددها المكلفون والمواطنون ■



ضوء على وظيفة محتسب في وزارة المالية: مقابلة مع محتسب مالية جبل لبنان

في مقابلة مع "حديث المالية"، تحدث الأستاذ نسيب سرور، محتسب جبل لبنان (بعبدا)، عن المحتسبيات في وزارة المالية شارحاً دورها ومهامها بالتفصيل ومقدماً بعض الاقتراحات للاستفادة القصوى من هذا الدور، ملقياً الضوء على تجربته في هذا المجال.

في دور المحتسبية ومهامها...



المحتسبية هي الوحدة المالية التي تؤمن تحصيل الضرائب والرسوم الصادرة عن كافة المديريات التابعة لوزارة المالية، وكذلك مختلف أوامر القبض وأوامر التحصيل التي يتعذر تحصيلها في كافة الوزارات. ويتم كل ذلك عن طريق موظفين يعرفون بالـ "جباة" يعاونهم عدد من الموظفين من محاسبين ومحررين وكتبة وأمناء صناديق ومعاوني أمناء صناديق ويرأسهم محتسب.

على صعيد التنظيم الإداري

أعتبر الأستاذ سرور أنه بات من الواجب إعادة النظر في ملاك المحتسبيات وتنظيم عملها من حيث الكفاية والعدد وذلك نظراً لتطور وتعدد المهام التي باتت المحتسبية تضطلع بها، ولارتفاع عدد المكلفين عشرات الآلاف نتيجة للتطور العمراني والديموغرافي والاقتصادي بحيث أصبح من الضروري زيادة عدد الموظفين وكفاءتهم وإعادة النظر في توزيع مهامهم ليتوافق مع واقع الحال وضرورات تنظيم العمل ومكننته والتخطيط له بحيث يجري تفعيل عملية التحصيل.

على صعيد العنصر البشري

شدد السيد سرور على ضرورة المحافظة على مستوى القيادة الإدارية في المحتسبية حيث يكون المحتسب من حملة الإجازة الجامعية ويتمتع بصفات خلقية عالية وقدرة على التواصل مع المواطنين وقيادة فريق العمل لاسيما أنه يرأس عدد من الموظفين يصل عددهم أحياناً - وخاصة في مراكز المحافظات - إلى أكثر من ٢٥ موظفاً ويتعاطى مع المواطنين بمسائل حساسة تحتاج درايةً وتفهم وقدرة على التفاعل البناء.

على صعيد أساليب العمل والمكننة

نوه الأستاذ سرور بعملية المكننة التي طالت جداول التحقق وإيصالات التحصيل وعملية التسديد على الصندوق والتي اعتُمدت في معظم المحتسبيات، ولفت إلى أنها

أمّنت خدمة سريعة للمكلفين (باستثناء بعض الضرائب التي لا يزال تسديدها غير ممكناً) وقد رفعت المكننة من دون شك مستوى الأداء وساهمت في عصرنة الإدارة المالية. وأشار إلى أهمية التفكير قريباً بإتاحة المجال للمكلفين لتسديد ضرائبهم من خلال بطاقات الاعتماد بدلاً من حمل مبالغ نقدية أو شيكات إلى الصناديق ليقوم أمين الصندوق بدوره بنقلها إلى مصرف لبنان.

المحتسبيات وحاجاتها

تمنى الأستاذ سرور أن تعمل الوزارة على إعادة تأهيل بعض أبنية المحتسبيات الأخرى وتوسيعها لتصبح لائقة وكافية لاستقبال المواطنين وتلبية حاجاتهم على غرار محتسبية جبل لبنان فهذه المحتسبية أعيد تأهيلها والتلفت في المركز غياب أي حواجز تعزل الموظفين عن عيون المواطنين. فهي مؤلفة من كونتوارات تنجز فيها جميع المعاملات أمام المواطنين مما يعزز الشفافية إلى أقصى الحدود. أضف إلى أن جميع المعاملات يتم استلامها وإنجازها فوراً في نفس اليوم.

كما نوه الأستاذ سرور بروحية التعاون وعمل الفريق التي تتمتع بها محتسبية جبل لبنان والتي تتيح تخفيف الضغط وتوزيع المهام. فلا تجد موظفاً يراقب من بعيد زميله الغارق في المعاملات بل يبادر إلى مساعدته فوراً وبدون طلب من أحد. وهذا ما يلقى ارتياحاً واستحساناً لدى المواطنين الذين يأتون إلى المحتسبية.

على صعيد تحسين الجباية...

على صعيد تحسين الجباية، يرى الأستاذ سرور أن اضطرار الجباة للبقاء في مراكز عملهم طيلة أيام العمل الأسبوعية لاستقبال المواطنين - وأحياناً كثيرة لما بعد الدوام في حال وجود المواطنين - يوجب تأمين عدد من اللاحقين لكل محتسبية للاحقة المتخلفين عن الدفع أو تعيين محاسبين لتأمين العمل في المحتسبية وتحويل الجباة إلى ملاحقين أو بعبارة أخرى يجب تحويل المحتسبيات إلى دوائر تحصيل كما في دائرة تحصيل بيروت. وإلى جانب قلة عدد اللاحقين، أشار الأستاذ سرور إلى أن المحتسبية تعاني من عدم الدقة في العديد من عناوين الشركات والمؤسسات التجارية مما يعرقل عملية تبليغ الإنذارات أو اللاحقة بسبب عدم وجود ترقيم للشوارع، خاصةً في المناطق المكتظة والشعبية.

صدر ملاك المحتسبيات وقوانينها وآلية عملها عام ١٩٥٩ من ضمن المراسيم الاشتراعية التي صدرت في حينه. وقد تم تعديل في محتسبيات مراكز المحافظات بقرار من وزير المالية الأسبق الأستاذ فؤاد السنيورة رقم ٨٥٢ تاريخ ١٩٩٨/٥/٢٨ وأصبح العمل فيها مستقلاً للعمل في دائرة تحصيل بيروت بحيث أصبحت الأموال تدفع إلى صناديق المحتسبية مباشرة من قبل المكلفين ولا تجبى بواسطة الجباة. وقد لقي ذلك صدى إيجابياً لدى المكلفين إذ أمّن لهم وجود موظفي المحتسبية في مكاتبهم طيلة أيام العمل بدل يومين في الأسبوع (الثلاثاء والخميس).

ماذا عن المكلفين المتخلفين؟

في ما يتعلق بالإجراءات الفصوى المتبعة لناحية اللاحقات (إقفال مؤسسات بالشمع الأحمر أو البيع بالمزاد العلني) يعتبر الأستاذ سرور أن شرط نجاحها الأساسي هو تعميمها على سائر المحتسبيات في جميع المناطق لتكون نتائجها إيجابية ولتأمين المساواة بين المكلفين. كما أن تنفيذها يستوجب قراراً سياسياً وإدارياً على مستوى عالٍ في ظل الظروف الراهنة.



ويرى الأستاذ سرور أن التغيير الحاصل في محتسبيته يرتكز على تأمين التواصل المباشر مع المكلفين ودراسة حال كل ملف. وهنا تدرس المحتسبية سبب امتناع المكلف عن تأدية الضريبة وترشده إلى الإجراءات التي يمكنه اتباعها وفقاً لحالته: فإذا كان سبب التسديد ظلم لحق بالمكلف مثلاً، فتنصحه المحتسبية بالاعتراض. أما إذا كان السبب عدم توفر المال فتنصحه بالتقسيط لمدة سنة أو أكثر. كذلك تعمل المحتسبية على

تشجيع المواطنين على الحضور إلى الإدارة المالية والاستعلام عن الأمور العالقة بدل الاعتماد على الوسطاء. ولهذا التدبير أثره البالغ على المكلفين الذين يتجنبون بكافة الطرق الدخول إلى وزارة المالية تخوفاً من الضريبة لعدم معرفتهم بالحلول المتاحة لهم قانوناً.

ويختم الأستاذ سرور لقاءه معنا بتأكيده أنه على قدر ما يعتبر الموظف الوظيفة العامة رسالة وخدمة على قدر ما يعي المواطن واجباته ويعتبر أن الضريبة هي واجب وطني ومواطني فإن العلاقة بين المواطنين ووزارة المالية تتحسن وتصبح أسهل. ونحن، فريق عمل حديث المالية، نهنئ بدورنا الأستاذ نسيب سرور على إجازاته وقدراته القيادية وروحية العمل التي استطاع بثها في محتسبية جبل لبنان التي تلقّنا كما سائر المواطنين الآتين على المحتسبية بهذا الشعور اللذيذ بالثقة - "حتى نحنا وعم ندفع". ■

الأستاذ نسيب سرور ...

التحصيل العلمي: مجاز بإدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية، بالإضافة إلى دراسته سنتين حقوق في الجامعة اللبنانية أيضاً.

الخبرة: عمل في العديد من الدوائر الضريبية المباشرة وغير المباشرة، كما في مديرية الخزينة والدين العام مما سمح له بالتعرف على مختلف نواحي العمل في دوائر وزارة المالية. ومنحه خبرة كبيرة في الدخل والصرفيات والمحاسبة والصناديق. والأستاذ سرور ملم بكيفية تحضير الموازنة، ويعي بشكل واضح مسؤولية المحتسب ودوره في تطبيق الموازنة، التي يساهم في تأمين بنودها.

يعتبر السيد سرور أن مشكلة الدرج في الوظائف العامة هي أن المهارة الشخصية والجهود الفردية يوصلان الموظف إلى حد الفئة الثالثة على أبعد تقدير. إلا أنه متفائل في أن مجلس الخدمة المدنية يسعى اليوم إلى كسر هذا التقليد عبر إفساح المجال أمام موظفي القطاع العام لتقديم "الملف الشخصي"، لكي يرفع أسماء الموظفين الكفوئين لتولي مسؤوليات وظيفية من الفئة الثانية.

لقاء بين وزير المالية والشباب الجامعي

عقد وزير المالية الدكتور جهاد أزعور لقائين مع الشباب الجامعي الأول في الجامعة الأميركية في بيروت في كلية العلوم الاقتصادية في ١٠ تشرين الثاني والثاني في جامعة القديس يوسف في كلّية العلوم الاقتصادية بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني، تحت عنوان "الإصلاح المالي والاقتصادي: ما هي آفاق المستقبل؟". وأتى اللقاءان ليعززا الحوار مع هذه الشريحة من المواطنين وذلك ضمن إستراتيجية التواصل التي تعمل الوزارة حالياً على تطويرها. ■

وفد باكستاني يطلع على خبرات المعهد المالي ووزارة المالية

استقبل المعهد المالي في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٥ وفداً من كبار المسؤولين في وزارة المالية والجمارك وممثلين عن الحكومة الباكستانية. هدفت هذه الزيارة إلى الإطلاع على عمل المعهد ووزارة المالية لإرساء علاقة تعاون مستدامة ودراسة الخبرة اللّبنانية في ما يتعلق بالتدريب الداخلي والتواصل والتشبيك مع المؤسسات المحلية ومع الخارج والنظر في مقوّمات النجاح والتحدّيات. كما تضمّنت الزيارة مناقشة خطط العمل وكيفيّة تحديد الاحتياجات. وانتهت بزيارة ميدانية إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة. ■



إشراك القطاع الخاص والقطاع العام في إدارة مصالح الدولة



استضاف المعهد المالي عرضاً حول "إشراك القطاع الخاص والقطاع العام في إدارة مصالح الدولة" قدمه السيد حسن قريطم، مدير عام ورئيس مجلس إدارة مرفأ بيروت وذلك نهار الخميس الواقع فيه ٨ كانون الأول ٢٠٠٥. حضر العرض وزير الأشغال العامة والنقل الأستاذ محمد الصفدي، وممثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية السيد رؤوف يوسف ومديرة أمديست لبنان السيدة بربرا بتلوني، إلى جانب عدد من المعنيين في القطاع العام.

أتى هذا العرض نتيجة دورة حضرها السيد قريطم في جامعة هارفرد خلال شهر تموز ٢٠٠٥، في إطار برنامج التدريب الذي تموّله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – USAID وتديره "أمديست" لبنان AMIDEAST.■

أرقام بارزة من العام ٢٠٠٥:

• احتل لبنان المرتبة الأولى لناحية الحرية الاقتصادية في المنطقة العربية وذلك بحسب معهد "فرايزر" لقياس الحرية الاقتصادية الذي أجرى دراسة شملت ١٦ دولة في المنطقة العربية وشمالي أفريقيا وارتكز فيها على ٣٨ مؤشراً يتوزعون على الفئات الخمسة التالية: حجم الحكومة، الهيكلية القانونية وحماية الملكية الفكرية، إمكانيات التمويل المتاحة من مصادر موثوقة، حرية التجارة الدولية، قوانين القروض والأعمال. وقد احتلت سلطنة عمان المرتبة الثانية أما المرتبة الثالثة فاحتلتها دولة الكويت.

تقييم الحرية الاقتصادية في لبنان بحسب المؤشرات

المؤشرات	المرتبة	الأرقام
حجم الحكومة	١	٩,١
الهيكلية القانونية وحماية الملكية الفكرية	٣	٧,٦
إمكانيات التمويل المتاحة من مصادر موثوقة	٤	٩,٦
حرية التجارة الدولية	٦	٨,٠
قوانين القروض والأعمال	١٣	٦,١

• احتل لبنان المرتبة الأولى لناحية الحرية السياسية في المنطقة العربية وذلك وفقاً لمؤشرات الحرية السياسية التي تعتمدها "وحدة الأبحاث في مجلة الـ Economist" (Economist Intelligence Unit) في تقييمها لعشرين دولة في المنطقة العربية وشمالي أفريقيا. وقد أشارت الوحدة إلى أن لبنان سيصبح في السنوات المقبلة من أكثر الدول العربية تقدماً وخبراً.

• بلغ العجز نسبة ٢٦ ٪ من النفقات العامة في الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام ٢٠٠٥ مقارنة بعجز بلغ ٢٨.٩ ٪ في الفترة نفسها من العام الماضي.فقد بلغت نفقات الموازنة والخزينة ٩.١٩٦ مليار ل.ل. في حين بلغت الواردات ٦.٨٠٠٤ مليار ل.ل. في الأشهر الإحدى عشر الأولى من العام ٢٠٠٥ مؤدية إلى عجز قدره ٢.٣٩٠.٢ مليار ل.ل.

• بلغ الدين العام ٣٧.٧ مليار دولار أميركي مع نهاية تشرين الأول ٢٠٠٥ مرتفعاً بنسبة ٥.٢ ٪ خلال الأشهر العشرة الأولى من العام. وقد ارتفع حجم الدين الخارجي بنسبة ٣.١ ٪ منذ كانون الأول من العام ٢٠٠٤ ليبلغ ١٨.٩٤ مليار دولار أميركي في حين أن إجمالي الدين المحلي قد ارتفع بنسبة ٣٣.١٪ ليصبح ١٨٨ مليار دولار أميركي.

• ارتفعت المبالغ المحصلة من ضريبة الأملاك المبنية بنسبة ٢.٦ ٪ في الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠٠٥ لتصبح حصيلتها ٢٤٧ مليار ل.ل. بعد أن كانت ٢٤٠.٧٢ مليار ل.ل. في الفترة نفسها من العام الماضي.

• توقعت "وحدة الأبحاث في مجلة الـ Economist" نمواً في إجمالي الناتج المحلي اللبناني بمعدل ٣.٢٪ في العام ٢٠٠٦ وتدنياً للعجز بنسبة ٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.

كتبت المراقبة غريتا مهنا - وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

تقوم مديرية الواردات في وزارة المالية وبشكل دوري بتحضير برامج درس تتناول مختلف القطاعات وكما في جميع دول العالم، تهدف هذه البرامج إلى:

١. التأكد من حسن تطبيق القوانين الضريبية وبالتالي زيادة عائدات الخزينة في حال تم ضبط مخالفات.
٢. وتحقيق المساواة بين المكلفين وذلك من خلال التنويع في برامج الدرس التي يجب أن تطال مختلف القطاعات.

في هذا الإطار، لفتني مقال صدر في "العربية" بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٥ وأبرز ما جاء فيه: "حصدت مصلحة الضرائب المصرية أكبر دخل لها في السنوات الأخيرة من الممثلين والمطربين والراقصات الأجنبيات. بلغت حصيلة ما ورد إلى خزانة الدولة منهم كضرائب على نشاطهم الفني خلال السنوات الخمس الماضية ٣٦ مليون جنيه، منهم ٩ ملايين دفعها الفنانون والراقصات الأجنبيات وهي أرقام أكدت مأمورية الضرائب أنها لم تتحقق من قبل.



تربع الفنان عادل إمام على قائمة أكبر رقم تم تسديده للضرائب حيث سدد ٤ ملايين من الجنيهات عن نشاطه الفني خلال الأعوام الثلاثة الماضية. ومحمد سعد في المركز الثالث حيث سدد ٢.٥ مليون جنيه عن نشاطه خلال عامين. وكانت الضرائب قد قدرت أرباحه بمبلغ ١٨ مليون جنيه. وكانت مأمورية الضرائب النوعية في حي "جاردن سيتي" بالقاهرة قد شهدت إقبالاً كبيراً من نجوم الفن بكل طوائفهم سينما ومسرح وموسيقى وطرب لسداد الضرائب المستحقة على نشاطاتهم الفنية طوال السنوات الخمس الماضية.

مراقبون في صحيفة "نهضة مصر" فسروا هذا التجاوب وحجم الأموال التي جمعت مصلحة الضرائب في تحصيلها، بأنه الخوف الذي تملك نجوم الفن من تلطيخ الصحافة لسمعتهم وتوجيه الاتهامات إليهم والتي أقلها غياب الحس الوطني. نظراً لما تمثله الضرائب من أهمية في زيادة الدخل القومي. وقد نجحت الصحافة في إثارة الرعب لدى عدد كبير من الفنانين. وشجعت طائفة أخرى منهم على مواصلة دورها الوطني. وهذا النجاح ساهم في دعم عدد كبير منهم لخزانة الدولة بـ٢٧ مليون جنيه"

هذا في مصر. أما في لبنان، فإن تهافت الفنانين على تأدية واجبهم الوطني لجهة دفع الضرائب يبقى موضوعاً بحاجة إلى التدقيق فيه. إذ تطالعنا الجرائد والمجلات بأرقام خيالية يتقاضاها بعض المطربين والمطربات المنيعين والمذيعات وغيرهم نتيجة لعقود يوقعونها سواء للقيام بحفلات أو للانتقال من مركز عمل إلى آخر أو للقيام بحملات دعائية لبعض المنتجات. عدا ما يتقاضاه الفنانون غير اللبنانيين الذين يحيون الحفلات العامة والخاصة في لبنان لكن السؤال البديهي هو هل تتقاضى الخزينة حصتها خاصة لجهة ضريبة الدخل؟ هل حاول أحد في وزارة المالية، ولو من باب الحشرية، الاطلاع على الأرقام التي يصرح بها أو يدفعها بعض الفنانين؟

أسئلة بعهدة كل شخص يعتبر نفسه مسؤولاً عن زيادة عائدات خزينة الجمهورية اللبنانية وعن تحقيق المساواة بين المكلفين ■

غريتا مهنا
وحدة الأبحاث والتحليل الضريبي

ملاحظة: $1= ٥.٧١ جنيه مصري

بنين وبنات



- إذا كنتم تتساءلون عن غياب الزميلة جوزيان كفوري أمينة المكتبة المالية التي لا تفارقها أبداً. فنطمئنكم أن زميلتنا جوزيان رزقت بمولود جديد أسمته جورج ـ ألف مبروك.



- رزق العريف محمّد زعرور (مديرية الجمارك العامة) بمولود أسمه فاسم.

- رزقت السيدة هنادي غنام (مديرية الصرفيات - دائرة التدقيق والصرف) بمولدة أسمتها فاطمة.



- رزق المراقب الرئيسي عمر كحيل (مالية لبنان الشمالي) بمولودة اسماها براءة.

- رزق المراقب طوني كنعان (مالية جبل لبنان) بتوأم أسماهما أنطوني جون وريتا ماريا.

زواج



- المراقب حسين حلوة (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة رانيا سلطان.

- المراقب رامي حلواني (دائرة التدقيق الميداني الضريبة على القيمة المضافة) من الآنسة ربى ديب.

- المراقبة لجاة بو راشد (مالية جبل لبنان) من السيد فوزي بطيش.

- المراقب وسام أبو عزة (مالية جبل لبنان) من الآنسة هلا طنوس.

- المراقب عمر اليافي (مالية لبنان الشمالي) من الآنسة دلال ريم.



- رئيس دائرة التشريع في مديرية الضريبة على القيمة المضافة السيد يوجي لطفي من المراقبة رنى نجم (دائرة كبار المكلفين).

تعيينات جديدة وزارة المالية

في مالية جبل لبنان

• تم تعيين السيد جورج العراوي رئيساً لمالية جبل لبنان بالتكليف الذي أثبت عن جدارة وكفاءةً لتولي هذا المنصب خلال مسيرته الوظيفية التي ناهزت العشر سنوات في وزارة المالية السيد معراوي حائز على شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيبيك في مونريال (UQAM) ضمن برنامج التعاون مع المعهد العالي والدولي للإدارة (ESIG) (العام ٢٠٠٤) وعلى إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية (العام ١٩٩٦). بدأ حياته المهنية في الوزارة في مالية لبنان الشمالي كمراقب ضرائب في العام ١٩٩٥ ثم كمراقب رئيسي في العام ١٩٩٧. وعمل لاحقاً في العام ٢٠٠١ ضمن فريق الضريبة على القيمة المضافة حيث ساهم في تحضير السياسات والإجراءات الضريبية في هذا المجال وفي إعداد القوانين ذات الصلة وفي تعريف المواطنين على هذه الضريبة ومن ثم كرئيس لدائرة الالتزام الضريبي في هذه المديرية حتى تشرين الثاني ٢٠٠٥ حين تم تعيينه رئيساً لمالية جبل لبنان.



فريق العهد المالي الذي تعاون مراراً مع الزميل جورج بصفته مديراً ومندوباً يتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة ومسؤولياته مؤكداً على استعداده الكامل للتعاون معه في كافة المجالات المتعلقة بالتدريب ورفع الكفاءات وتحسين الخدمة للمواطنين.

ومن التعيينات الجديدة أيضاً في مالية جبل لبنان:

- السيد اسكندر حلاق، رئيساً لفرع التدقيق
- السيد هادي نرش، رئيساً لفرع الضرائب النوعية
- السيد إلي حكيميان، رئيساً لفرع الالتزام
- السيد نبيل حداد، رئيساً للفرع الإداري
- السيد جورج أسمر، رئيساً لفرع خدمات المكلفين
- السيد هيثم بيرق دار، رئيساً لفرع الاعتراضات
- السيد ابراهيم همدر، رئيساً لفرع متابعة النوعية
- السيدة فاديا حجازي، رئيسة لفرع معالجة المعلومات

تعيينات جديدة في مديرية الضريبة على القيمة المضافة...

- السيد أنطوان شلهوب، رئيساً لدائرة التدقيق
- السيد بهيج عيسى، رئيساً لدائرة الاسترداد
- السيدة هدى صايغ، رئيسةً لدائرة الالتزام
- السيدة صفاء بركات، رئيسةً لدائرة شؤون الموظفين
- السيدة عبير شعبان، رئيسةً لدائرة التحصيل
- السيد روجي لطفي، رئيساً لدائرة التشريع
- السيد وائل خداج، رئيساً لمصلحة التدقيق والاسترداد
- السيدة ماريا نالبنديان، رئيسةً لمصلحة التشريع والاعتراضات
- السيدة رانيا دياب، رئيسةً لمصلحة التحصيل
- السيدة نريز غصين، رئيسةً لمصلحة التنسيق الإداري والمالي

أيضاً...

- السيد سركيس صفير، رئيساً لدائرة كبار المكلفين
- السيد سلام عيدو، رئيساً لدائرة ضريبة الدخل في بيروت

وكذلك في المعهد المالي...

توسع فريق المعهد المالي ليضم عنصرين جديدين:

- السيدة لينا عفيفي كمنسقة تدريب
- السيدة جيد بكداش كخبيرة تواصل





في العدد الأخير من حديث المالية...



• أصبحت حديث المالية في عددها الـ ٢٣. شاركتُ في تحضير الأعداد العشرة الأخيرة منها. كتبتُ الكثير من النصوص فيها ونقحت وأعدت صياغة العديد منها وحذفت العديد منها أيضاً وكل ذلك بالتعاون مع فريق عمل النشرة وفريق المعهد وموظفي الوزارة. لاحقتها في المطابع ولدى المترجمين وفي البريد. ولا أنسى أبداً جهود و"عجقة" "التعبئة" والتوزيع. اللهم. وها إني أشارك للمرة الأخيرة في إعداد "الحديث". ليس لأن النشرة أصبحت في عددها الأخير إنما لأني أكتب كلماتي الأخيرة فيها. أرحل إلى بلد جديد وحياة جديدة. وأترك "الحديث" في أيد أمينة. أيدي الزملاء في المعهد وفي وزارة المالية. التي لا بد ستسهر على أن تظل "الحديث" حديث الوزارة. صوتها وكلمتها إلى الناس. وعلى أن تصل إلى قرائها بأجمل حلة وأفضل مضمون. ■

لبنى بستاني

رئيسة تحرير حديث المالية

مشاركة مميّزة لوزارة الماليّة في معرض الكتاب

ميّز العام ٢٠٠٥ بالاستمراريّة والمثابرة. فلم تخلف المكتبة المالية عن عادتها في بثّ المعلومات والتجدّد عند كل فرصة ممكنة. فشاركت في معارض الكتاب الدوريّة بأكبر قدر ممكن من التجدد والابتكار والتوجه إلى تطلعات المواطنين.

وكان للمكتبة في معرض الكتاب الفرنسي لفته بين ١١ و٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٥، بالتعاون المشكور مع مكتبة السبيل العامة ووزارة الثقافة في زاوية جمعت أقطاب الثقافة اللبنانيّة ومثلما جرت العادة كان لوزارة المالية إطلالتها في معرض الكتاب العربي في حلّة جديدة في الفترة الممتدة بين ٩ و٢٥ كانون الأول ٢٠٠٥. حيث تم عرض لمحة عن مشاريع الإصلاح الجارية من خلال عروض تقديميّة (power point). كما تم توزيع حوالي ٢٠ ألف نسخة من دليل المواطن من سلسلة التوعية المالية والضريبيّة. كما اطّلع المواطنون على تقارير وزارة المالية الدوريّة وعلى منشورات مديريّة الضّريبة على القيمة المضافة ومعلومات عن المعهد المالي.



وزارة المالية في خدمتكم في مختلف مراكزنا. ولكن أيضاً عند كل فرصة في معرض الكتاب. كما في المعهد المالي والمكتبة المالية. ■

إهداء المكتبة المالية إلى ذكرى باسل فليحان



"أريد أن أعود إلى لبنان... فلنا لم أتخصّص لأخدم الدول الأخرى بل لأعود وأخدم وطني".

تقديراً لمساهمته في تأسيس المكتبة الماليّة في كانون الأول ١٩٩٧، ولوطنيّته ومواطنيته ونفانيه الذين ذهبوا به إلى حد الاستشهاد، أهدت وزارة الماليّة مركز التوثيق التابع لها إلى ذكرى الشهيد باسل فليحان بمبادرة من وزير المالية الدكتور جهاد أزعور.

قد أطلق على المكتبة تسمية "مكتبة باسل فليحان الاقتصادية والمالية"، بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٧ تاريخ ٢٠٠٥/٠٩/٢٩. ■

كتاب من المكتبة المالية

النظام الضريبي في لبنان، أمين صالح

يتناول هذا الكتاب مفهوم الضرائب وأنواعها وخصائصها والتعريف بالنظام الضريبي بصورة عامة والنظام الضريبي اللبناني بصورة خاصة. والضرائب والرسوم التي يتكوّن منها لاسيّما الضرائب المتنوعة على الدخل، على رأس المال، الضرائب المتنوعة على الإنفاق، الضريبة العامة على الاستهلاك والرسوم الإدارية.

ويأتي استكمالاً لسلسة الكتب الضريبية التي صدرت، وتلبية لحاجة المستثمرين في القطاعات الاقتصادية المختلفة التجارية والصناعية والخدماتية، أو أصحاب المهن الحرة الذين يرغبون بمرجع ودليل يسترشدون به ويتعرفون من خلاله على الضرائب والرسوم المعمول بها في لبنان والتي تشكل نظامه الضريبي في الوقت الحاضر وماهية هذه الضرائب والرسوم والتعريف بها وأصول فرضها وتأديتها وجبايتها والغرامات المترتبة على مخالفة أحكامها كما يأتي هذا الكتاب تلبية لحاجة تعليمية في المعاهد والجامعات حيث يتوافق مع مناهج التدريس في الاختصاصات الجامعية ذات الصلة.

المكتبة المالية تهنئ الزميل أمين صالح على هذا الإنجاز وتتمنى له المزيد من العطاء. ■

نشرة صادرة عن المعهد المالي

- هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ - ٠١/٤٢٥١٤٩
- فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
- تحرير: لجنة تحرير حديث المالية، فريق عمل المعهد المالي وموظفين من وزارة المالية
- مراجعة: لبنى بستاني
- إشراف: لمياء المبيّض البساط
- تصوير: Int'l pictures وكاميرا المعهد المالي
- طباعة: المطبعة العربية